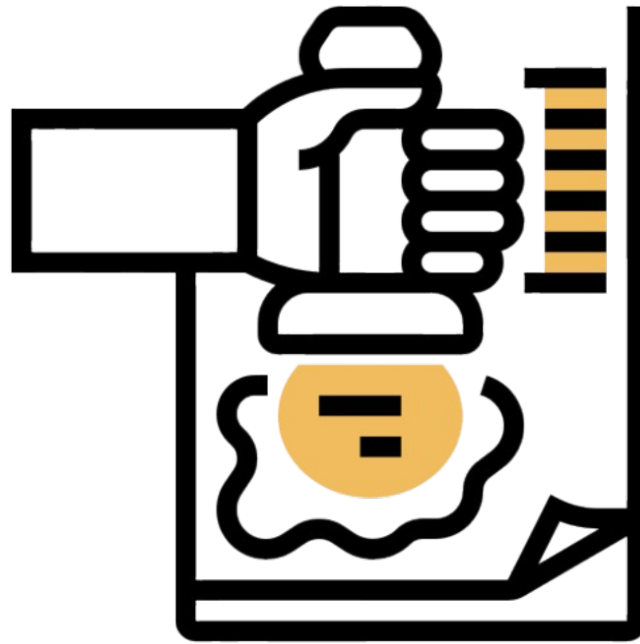


يقدم

مركز إتش دي تي سي للتدريب

العرض الفني لبرنامج

صياغة الوثائق القانونية: المبادئ التقنية، البحث، والتحليل



المقدمة

تُعد الوثائق القانونية الركيزة الأساسية في العمل القانوني والمؤسسي، فهي الأداة التي تُوثق الحقوق والالتزامات، وتعرض الحجج القانونية، وتدعم المصادقية أمام الجهات القضائية والتنظيمية. وتتطلب صياغة الوثائق القانونية مزيجًا من المهارات التقنية، والبحث العميق، والتحليل القانوني، لضمان إنتاج نصوص دقيقة، واضحة، وقابلة للتطبيق.

يسعى هذا البرنامج إلى تطوير قدرات المشاركين في إعداد مختلف أنواع الوثائق القانونية وفق أفضل المنهجيات المهنية.

أهداف البرنامج

سيتمكن المشاركون في نهاية هذا البرنامج التدريبي مما يلي:

- صياغة الوثائق القانونية المتنوعة بما يشمل العقود والمذكرات واللوائح والسياسات.
- تطبيق المبادئ التقنية في الكتابة القانونية الاحترافية.
- إجراء بحث قانوني منهجي لدعم الحجج القانونية وصياغة الوثائق.
- استخدام مهارات التحليل القانوني لفهم الوقائع وتفسير النصوص وتقديم حلول فعّالة.
- تجنب الأخطاء الشائعة في الكتابة القانونية وتحقيق أعلى معايير الجودة.

محاوّر البرنامج:

❖ أولاً - أساسيات الصياغة القانونية

- تعريف الصياغة القانونية وأهميتها في العمل القانوني.
- الأركان الأساسية للوثائق القانونية: الوضوح، الدقة، والإيجاز.
- العلاقة بين اللغة القانونية والمضمون القانوني.
- الأخطاء الشائعة في صياغة الوثائق القانونية وكيفية تجنبها.
- المبادئ الأخلاقية والمهنية في كتابة الوثائق القانونية.

❖ ثانياً - المبادئ التقنية في صياغة الوثائق القانونية

- هيكل الوثيقة القانونية والبنية المنطقية لأجزائها.
- استخدام اللغة القانونية الاحترافية.
- صياغة البنود التعاقدية والشروط الخاصة والعامة.
- كتابة الوثائق القضائية مثل المذكرات والطعون.
- أدوات المراجعة والتحرير لضمان دقة النصوص القانونية.

❖ ثالثاً - مهارات البحث القانوني لتدعيم الوثائق

- أهمية البحث القانوني في دعم الوثائق القانونية.
- استخدام المصادر القانونية الوطنية والدولية.
- البحث في السوابق القضائية وتوظيفها في الحجج.
- استخدام قواعد البيانات القانونية الرقمية بفعالية.
- إعداد تقارير بحث قانوني منظمة ومتكاملة.

❖ رابعا - التحليل القانوني في صياغة الوثائق

- دور التحليل القانوني في فهم الوقائع وتقديم التوصيات.
- مهارات تحليل النصوص القانونية وتفسيرها.
- استنباط القواعد والمبادئ من السوابق القضائية.
- تطبيق التحليل القانوني على العقود والنزاعات.
- دراسات حالة حول وثائق قانونية معقدة.

❖ خامسا - تطبيقات عملية في صياغة الوثائق القانونية

- صياغة العقود التجارية والدولية.
- إعداد اللوائح التنظيمية والسياسات الداخلية للمؤسسات.
- كتابة المذكرات القانونية والدفع القضائية.
- صياغة الخطابات القانونية الرسمية والمذكرات الداخلية.
- تدريبات عملية على صياغة وثائق قانونية متنوعة

الفئة المستهدفة:

- المستشارون القانونيون ومساعدوهم.
- موظفو الإدارات القانونية في الجهات الحكومية والخاصة.
- موظفو الامتثال والحوكمة والرقابة القانونية.
- العاملون في إعداد العقود والسياسات واللوائح.
- الباحثون القانونيون والمهتمون بتطوير مهارات الصياغة القانونية.
- أي شخص يسعى لاكتساب خبرة عملية في كتابة وتحليل الوثائق القانونية.

المخرجات :

- إتقان المبادئ التقنية لصياغة الوثائق القانونية.
- تحسين مهارات البحث القانوني باستخدام مصادر متنوعة.
- تعزيز القدرة على التحليل القانوني وتفسير النصوص.
- تطبيق مهارات النقد والتحليل على القضايا والوثائق القانونية.
- صياغة وثائق قانونية احترافية وفق أفضل الممارسات.

الكفاءات التدريبية:

- الصياغة القانونية الاحترافية
- البحث القانوني المتعمق
- التحليل القانوني
- التفكير النقدي القانوني
- دقة التحرير والمراجعة
- صياغة العقود واللوائح

أساليب التدريب:

- التعلم القائم على التكنولوجيا.
- المحاكاة في التدريب.
- التوجيه أثناء العمل.
- تدريب بقيادة المدربين.
- فرق العمل والأدوار.
- الأفلام والفيديو.
- دراسات حالة وورش العمل.